

Distr.: General
7 March 2012
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩) و ١٩٤٨ (٢٠١٠) و ٢٠١٩ (٢٠١١)، يشرفني أن أحيل إليكم طيه الرسالتين المؤرختين ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، اللتين تلقيتهما من السيدة كاثرين آشتون، ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، التي تحيل بهما بدورها التقرير الجامع للتقاريرين الفصليين الرابع والعشرين والخامس والعشرين، والتقاريرين الفصليين السابع والعشرين والثامن والعشرين عن أنشطة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والمهرسك (انظر المرفقين الأول والثاني). وتغطي تلك التقارير الفترات من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١، ومن ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، ومن ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، على التوالي.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقيها.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق

140312 140312 12-25512 (A)



المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من
ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية

وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩) و ١٩٤٨ (٢٠١٠)،
أرفق طيه التقرير الفصلي السابع والعشرين المقدم إلى مجلس الأمن عن أنشطة البعثة العسكرية
للإتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (انظر الضميمة).

(توقيع) كاثرين أشتون

تقرير ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية عن أنشطة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

أولاً - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير الفترة من ١ حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١.

٢ - وقد طلب مجلس الأمن في قراراته ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩) و ١٩٤٨ (٢٠١٠) إلى الدول الأعضاء التي تتصرف من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه، موافاة المجلس، كل ثلاثة أشهر على الأقل، بتقرير عن نشاط البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وذلك من خلال القنوات المناسبة. وهذه الوثيقة هي التقرير السابع والعشرون المقدم بناء على ذلك.

ثانياً - الخلفية السياسية

٣ - كان التقدم الذي تحقق عموماً في البوسنة والهرسك في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير تقدماً محدوداً. فلم يُنشأ بعد مجلس للوزراء على مستوى الدولة، الأمر الذي لا يزال يلقي بظلاله على المناخ السياسي. وعلى الرغم من أن الأطراف السياسية الرئيسية قد كثفت من مشاوراتها، فقد حال الخلاف بينها على توزيع المقاعد داخل مجلس الوزراء وعلى قضايا الإصلاح الرئيسية دون التوصل إلى اتفاق. وفي غضون ذلك، ظل مجلس الوزراء السابق يؤدي مهام تصريف الأعمال بصفه مؤقتة، ومن ثم، فقد استمر في اعتماد التشريعات وإصدارها.

٤ - وكان التقدم محدوداً فيما يتعلق بمعالجة الأولويات المدرجة في جدول أعمال الاندماج في الاتحاد الأوروبي. فقد أدى التأخر في تشكيل السلطات إلى إرجاء اعتماد بعض التشريعات الرئيسية. فالبوسنة والهرسك عليها، بموجب الاتفاق المؤقت واتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب الذي لم ينفذ بعد، أن تعتمد قانوناً للمعونات الحكومية على صعيد الدولة. كذلك، من المطلوب بذل جهود لها مصداقيتها من أجل جعل دستورها متماشياً مع الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وبعد شهر من الجمود، قرر مجلس الوزراء تشكيل فريق عامل جديد لتنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩ في قضية سايديتش وفينيتشي. كذلك، من المهم بالنسبة لإحراز مزيد من التقدم على طريق الاندماج في الاتحاد الأوروبي أن يُجرى

تعداد للسكان. وسيندرج ترسيخ جدول الأعمال المتعلق بالاتحاد الأوروبي في العملية السياسية المحلية وتيسير إحراز تقدم في هذه المجالات الرئيسية ضمن أولويات الوجود المفرد المعزز للاتحاد الأوروبي في الميدان. وفي ١ أيلول/سبتمبر، كان بيتر سورينسين قد تولى مهام منصبه كممثل خاص للاتحاد الأوروبي ورئيس لوفد الاتحاد لدى البوسنة والهرسك.

٥ - واستمر الخطاب القائم على النعرات القومية سائدا من جانب كافة الأطراف، وظل القادة السياسيون لجمهورية صربسكا يشككون في شرعية مؤسسات البوسنة والهرسك. وألغي القرار الخاص بإجراء استفتاء بشأن السلطة القضائية على مستوى الدولة وبشأن القرارات التي اتخذها الممثل السامي للمجتمع الدولي في البوسنة والهرسك، وذلك في أعقاب أنشطة دولية مكثفة وجهود للوساطة قامت بها الممثلة السامية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، كاثرين آشتون.

٦ - وفي إطار عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، بدأ الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠١١ "الحوار المنظم بشأن العدالة". وسيكون ذلك الحوار بمثابة أداة تستخدم على الأجل الطويل في إطار عملية تحقيق الاستقرار والانتساب. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الحوار في توفير الدعم اللازم لتوطيد سيادة القانون وإنشاء نظام قضائي يتسم بالاستقلال والفعالية والحياد ويخضع للمساءلة في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، بما يتماشى مع تشريعات الاتحاد الأوروبي ومعاييرها.

ثالثا - الحالة الأمنية وأنشطة البعثة العسكرية

٧ - ظل الهدوء والاستقرار يجيمان على الحالة الأمنية طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واستمر استخدام الخطاب المؤجج للمشاعر القائم على النعرات القومية، لكنه لم يؤثر على أجواء السلامة والأمن. وبقيت الحالة الاقتصادية في البوسنة والهرسك غير مواتية، مما أدى إلى حدوث توتر اجتماعي. ويمكن أن يتحول تجمّد الوضع السياسي، والمشاكل الاقتصادية والمالية، إن لم تُعالج بشكل صحيح، إلى مصدر قلق متزايد. واستمرت معدلات البطالة في الارتفاع، فوصلت إلى ٤٢ في المائة بحسب مصادر مختلفة. وازدادت الحوادث العرقية بشكل ملحوظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالمقارنة مع عام ٢٠١٠. واتسمت معظم الاعتداءات بأبعاد دينية.

٨ - وعلى الرغم من الصعوبات السياسية المتكررة، فقد أثبتت دائما أجهزة إنفاذ القانون أنها قادرة على التعامل مع الأخطار التي تهدد أجواء السلامة والأمن؛ ولم يلجأ قط إلى البعثة العسكرية لإعادة نشر تلك الأجواء أو تقديم العون في ذلك. وتم في جو سلمي إحياء الذكرى

السببية للإبادة الجماعية التي وقعت في سريرينيسيا (١١ تموز/يوليه ٢٠١١)، وشارك في ذلك النشاط نحو ٤٠.٠٠٠ شخص. ولم يقد بوقوع أي حوادث أمنية في هذا السياق.

٩ - وقد أعقب القبض على غوران هادزيتش عدد من الحوادث البسيطة، وذلك في جمهورية صربسكا بصفة رئيسية، وسعت جهات سياسية فاعلة مختلفة إلى استغلال عملية القبض على هادزيتش لتعزيز جدول الأعمال الخاص بكل منها. ولم تفد التقارير بوقوع أي حوادث ذات شأن أو أي احتجاجات عنيفة تهدد أجواء السلامة والأمن.

١٠ - وتتمركز في سرايفو قوة تتألف من نحو ٣٠٠ ١ من أفراد البعثة العسكرية، وتنتشر أفرقة الاتصال والمراقبة التابعة لها في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وواصلت البعثة العسكرية تنفيذ مهامها العسكرية الرئيسية ومهام الدعم الرئيسية المنوطة بها والمتمثلة في دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة تنعم بالسلامة والأمن وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات والتدريب للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك. وواصلت البعثة العسكرية أيضا تقديم الدعم لمكافحة الجريمة المنظمة، في تعاون وثيق مع بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، والدعم الذي تقدمه للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عملية البحث عن المتهمين بارتكاب جرائم حرب.

١١ - واستمر أداء مهام بناء القدرات غير التنفيذية خلال الفترة المشمولة بالتقرير فقد أوفد اثنان وعشرون فريق تدريب فتنقل إلى البوسنة والهرسك لتزويد القوات المسلحة للبوسنة والهرسك بالدعم في مجالات محددة من مجالات التدريب، وفقا للمعايير الدولية. وواصلت البعثة العسكرية المشاركة في اجتماعات مشتركة لبناء القدرات والتدريب، إلى جانب ممثلين عن مقر قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في سرايفو والقوات المسلحة للبوسنة والهرسك. ويرى أن مهام بناء القدرات قد أدت بنجاح وهي تساعد في النهوض بنوعية وحدات القوات المسلحة وحيويتها.

١٢ - وواصلت البعثة العسكرية القيام بالرصد وتوفير التوجيه والمشورة من أجل تعزيز الاكتفاء الذاتي للبوسنة والهرسك. وفي هذا السياق، واصلت البعثة أنشطة الرصد المتصلة بمواقع تخزين الذخيرة والأسلحة، ونقل المدنيين والعسكريين للأسلحة والمعدات العسكرية، والتخلص من فائض الأسلحة والذخيرة، ومصانع صناعة الدفاع.

رابعا - التوقعات

١٣ - يتوقع أن تظل الحالة الأمنية مستقرة، رغم احتمال استمرار الصعوبات السياسية.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من ممثلة
الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية

وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢
(٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩) و ١٩٤٨ (٢٠١٠)
و ٢٠١٩ (٢٠١١)، أرفق طيه التقرير الفصلي الثامن والعشرين والتقرير الجامع للتقارير
الفصليين الرابع والعشرين والخامس والعشرين المقدمين إلى مجلس الأمن عن أنشطة البعثة
العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والمهرسك (انظر الضممتين الأولى والثانية).

(توقيع) كاثرين أشتون

الضميمة الأولى

تقرير ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية
عن أنشطة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

أولاً - مقدمة

- ١ - يغطي هذا التقرير الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.
- ٢ - وقد طلب مجلس الأمن في قراراته ١٥٧٥ (٢٠٠٤)، و ١٦٣٩ (٢٠٠٥)، و ١٧٢٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٨٥ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٥ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، و ١٩٤٨ (٢٠١٠)، و ٢٠١٩ (٢٠١١)، إلى الدول الأعضاء، التي تتصرف من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه، موافاة المجلس، كل ثلاثة أشهر على الأقل، بتقرير عن أنشطة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. وهذه الوثيقة هي التقرير الثامن والعشرين المقدم بناء على ذلك.

ثانياً - الخلفية السياسية

- ٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الوضع السياسي والاقتصادي في التدهور، في ظل عدم وجود مجلس وزراء على مستوى الدولة وعدم وجود ميزانية لعام ٢٠١١. وأصاب الركود عملية الإصلاح. وتُمَوَّل مؤسسات الدولة منذ كانون الثاني/يناير في إطار آلية تمويل مؤقتة مقيدة، ولم تبدأ المؤسسات الرئيسية لعملية الاندماج الأوروبي عملها بعد. وخفّضت وكالات التصنيف الائتماني الدولية ترتيب البوسنة والهرسك، بسبب صعوبة الوضع السياسي. وقُدِّرت البطالة المسجلة في قوة العمل بنسبة ٤٣ في المائة تقريباً في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١، في حين انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الأول من عام ٢٠١١ بنسبة ١٩,٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠.
- ٤ - وذكر الاتحاد الأوروبي في تقريره المرحلي لعام ٢٠١١، المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أن البوسنة والهرسك هي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يحرز فيه تقدم يذكر في تنفيذ برامج الاندماج في الاتحاد الأوروبي والإصلاح الهيكلي، بسبب تجاهل الوضع السياسي في أعقاب انتخابات عام ٢٠١٠.
- ٥ - ورغم الإشارات الإيجابية الأولية، فقد اقتصر التقدم على الأولويات الثلاث الواردة في جدول الأعمال المتعلق بالاتحاد الأوروبي، وهي: اعتماد قانون المعونات الحكومية؛ وقانون

التعداد؛ وتنفيذ قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي. وأدى التأخير في إرساء السلطات إلى تأجيل اعتماد تشريعات رئيسية. وشهدت مجموعة من الاجتماعات التقنية الرفيعة المستوى عقدت في إطار الحوار المنظم بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك، بشأن العدالة وتنسيق صك ما قبل الانضمام على الصعيد الوطني والنقل والطاقة، بافتقار السلطات الوطنية للإرادة السياسية اللازمة لتنسيق عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي والتوصل إلى حل توفيقى بشأن هذه العملية.

٦ - وأظهرت المناقشات التي تمحورت حول تشكيل سلطات الدولة وتنفيذ القرار المتعلق بسايديتش وفينتشي اتجاهها واضحا بين الأحزاب السياسية لمنح الأولوية للمصالح العرقية بدلا من المصالح المدنية والأوروبية. لذلك يميل الكرواتيون للمطالبة بكيان ثالث؛ وتطالب الأحزاب في جمهورية صربسكا بمزيد من الحكم الذاتي وبمسار مواز لمفاوضات الانضمام؛ بينما يفسر البشناق العملية الأوروبية بأنها فرصة لإقامة دولة أقوى، لديها رئيس واحد ومحكمة عليا واحدة.

ثالثا - الحالة الأمنية وأنشطة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي

٧ - بقيت الحالة الأمنية العامة في البوسنة والهرسك مستقرة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمر استخدام الخطاب المؤجج للمشاعر القائم على النعرات القومية، لكنه لم يؤثر على أجواء السلامة والأمن. وبقيت الحالة الاقتصادية في البوسنة والهرسك غير مواتية، مما أدى إلى حدوث توتر اجتماعي. ويمكن أن يتحول تجمّد الوضع السياسي، والمشاكل الاقتصادية والمالية، إن لم تُعالج بشكل صحيح، إلى مصدر قلق متزايد. واستمرت معدلات البطالة في الارتفاع، فوصلت إلى ٤٢ في المائة بحسب مصادر مختلفة. وازدادت الحوادث العرقية بشكل ملحوظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالمقارنة مع عام ٢٠١٠. وكانت غالبية الهجمات تشمل عنصرا دينيا. فلهجوم الإرهابي الذي نفذه شاب صربي مسلم على سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في سرايفو في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، والذي أسفر عن جرح ضابط شرطة، كان تصرفا من شخص متعصب لا تربطه صلات بالجماعات الإرهابية العالمية. وقد أُلقي القبض على الجاني. وتتسم الجريمة المنظمة بوجود عدد كبير من المجموعات الصغيرة، التي ليس لديها روابط موحدة ودائمة فيما بينها. ويتيح وجود عدد كبير من الأسلحة غير المسجلة المجال للقيام بهذه الأنشطة.

٨ - ولا يزال الفساد، وخصوصا في القطاع العام، يشكل مصدر قلق، وبصورة عامة لا تجري المحاكمات بنجاح في هذه الحالات، وذلك إما بسبب إجراءات المحكمة الطويلة أو بسبب عدم كفاءة المحاكم.

٩ - ورغم الصعوبات السياسية القائمة، أثبتت أجهزة إنفاذ القانون قدرتها على مواجهة التهديدات، ولم تُطلب المساعدة من البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي.

١٠ - وتتمركز قوة من البعثة العسكرية تعدادها نحو ٢٠٠ جندي في سرايفو، وتنتشر أفرقة الاتصال والمراقبة التابعة لها في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. ويوجد حاليا ٢٥ دولة (٢٠ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي و ٥ دول من غير الأعضاء فيه) تقوم بتوفير الجنود للعملية. وواصلت البعثة العسكرية تنفيذ مهامها العسكرية الرئيسية المتمثلة في دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة تنعم بالسلامة والأمن وتقديم المساعدة في مجال التدريب للسلطات في البوسنة والهرسك. وواصلت أيضا أداء مهامها الداعمة الرئيسية المتمثلة في تقديم الدعم والمشورة، في حدود الموارد والقدرات المتاحة، إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وإلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي وجهات المجتمع الدولي الفاعلة الأخرى في البوسنة والهرسك، في مجالات منها مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

١١ - واستمر أداء مهام بناء القدرات غير التنفيذية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أُوفد اثنان وعشرون فريق تدريب متنقل إلى البوسنة والهرسك لتزويد القوات المسلحة للبوسنة والهرسك بالدعم في مجالات محددة من مجالات التدريب، وفقا للمعايير الدولية. وواصلت البعثة العسكرية المشاركة في الاجتماعات المتعلقة ببناء القدرات والتدريب، إلى جانب ممثلين عن مقر قيادة الناتو في سرايفو والقوات المسلحة للبوسنة والهرسك. ويرى أن أنشطة بناء القدرات والتدريب قد تكثرت بالنجاح وهي تسهم في إقامة نظام تدريب مكثف ذاتيا يعمل وفقا للمعايير الدولية.

١٢ - وواصلت البعثة العسكرية القيام بالرصد وتوفير التوجيه والمشورة من أجل تعزيز الاكتفاء الذاتي للبوسنة والهرسك. وفي هذا السياق، واصلت البعثة العسكرية أنشطة الرصد المتصلة بمواقع تخزين الذخيرة والأسلحة، ونقل المدنيين والعسكريين للأسلحة والمعدات العسكرية، والتخلص من فائض الأسلحة والذخيرة، ومصانع صناعة الدفاع.

١٣ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أكد مجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي استعداد الاتحاد الأوروبي في هذه المرحلة لمواصلة القيام بدور عسكري تنفيذي في دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة تنعم بالسلامة والأمن في ظل تحديد ولاية الأمم المتحدة. وستوجه الجهود الرئيسية لعملية أثلثا نحو بناء القدرات والتدريب، مع الاستمرار في تقدير الحالة العسكرية والاحتفاظ باحتياطي موثوق، تحسبا لاستدعائه لدعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على أجواء السلامة والأمن أو استعادة تلك الأجواء. وسيعاد تشكيل العملية، في ظل تمرکز القوات في البوسنة والهرسك، لكي تركز على بناء القدرات

والتدريب، مع الاحتفاظ أيضا بالموارد اللازمة للإسهام في قدرة الردع الموجودة لدى السلطات في البوسنة والمهرسك. وسوف يتم تأسيس قوة احتياطية خارجية تقوم بمهام الاستطلاع والمناورات داخل البلد بصفة منتظمة.

رابعاً - التوقعات

١٤ - يُتَوَقَّع أن تظل الحالة الأمنية مستقرة، رغم احتمال استمرار الصعوبات السياسية. وليس ثمة ما يشير إلى أن الوضع المتوتر في شمال كوسوفو سيخلف أثراً سلبياً على هئية بيئة تنعم بالسلامة والأمن في البوسنة والمهرسك.

الضميمة الثانية

تقرير ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية عن أنشطة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

أولاً - مقدمة

- ١ - يغطي هذا التقرير الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١.
- ٢ - طلب مجلس الأمن في قراراته ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩) و ١٩٤٨ (٢٠١٠) إلى الدول الأعضاء أن توافي المجلس، من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه، موافاة المجلس، كل ثلاثة أشهر على الأقل، بتقرير عن أنشطة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وذلك من خلال القنوات المناسبة. ويجمع هذا التقرير التقريرين الرابع والعشرين والخامس والعشرين المقدمين بناء على ذلك.

ثانياً - الخلفية السياسية

- ٣ - جرت الانتخابات العامة بشكل سلمي في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. ووفقاً لتقييم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان فقد تماشى الانتخابات بصورة عامة مع المعايير الدولية. وبلغت نسبة إقبال الناخبين ٥٧ في المائة، وهي أعلى بقليل مما كانت عليه في عام ٢٠٠٦. وبعد التصديق على نتائج الانتخابات في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ومجلس نواب الاتحاد جلستهما التأسيسيتين في ١٥ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي. وعقد مجلس نواب البوسنة والهرسك جلسته الافتتاحية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.
- ٤ - وازداد استخدام جميع الأطراف للخطاب الاستفزازي القائم على النعرات القومية في مرحلة ما قبل الانتخابات العامة واستمر بعدها. وكان التقدم على صعيد تشكيل الحكومة، وبالتالي على صعيد البرنامج الإصلاحي، محدوداً. وشكّلت حكومة في جمهورية صربسكا، ولكن لم تشكل بعد في الاتحاد أو على مستوى الدولة. وعقدت هيئة الرئاسة جلساتها الافتتاحية في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى مستوى الاتحاد، تدهورت العلاقة بين الكروات والبشناق بعد الانتخابات العامة، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الخلاف على تشكيل الحكومة وهوية الممثلين الشرعيين للكروات البوسنيين.

٥ - واجتمع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في سرايفو في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر. وشارك أعضاء من هيئة رئاسة البوسنة والهرسك المنتخبة حديثا في أجزاء من الاجتماع، وكذلك فعل ممثلون عن منظمات المجتمع المدني. وحث المجلس التوجيهي على الإسراع بتشكيل حكومة على جميع المستويات، تتركس لإجراء إصلاحات تعزز النهوض الاقتصادي والاجتماعي للبلد، وتسرع وتيرة تقدمه في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي وفي عملية التكامل الأوروبية - الأطلسية. ورحب بتحديد مجلس الأمن للولاية التنفيذية للبعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي (القرار ١٩٤٨ (٢٠١٠)) في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر؛ وأعرب عن تقديره للدور المتواصل الذي تقوم به العملية في كفالة الامتثال للمرفقات العسكرية لاتفاق دايتون ودعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة تنعم بالسلامة والأمن. وسيعقد الاجتماع المقبل للمجلس التوجيهي يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١.

٦ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر منح مجلس الاتحاد الأوروبي رعايا البوسنة والهرسك إعفاء من تأشيرات الدخول. ودخل هذا القرار حيز النفاذ في ١٥ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٠.

٧ - ولم يحرز أي تقدم بشأن الإصلاح الدستوري في أعقاب صدور قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ورغم تكليف الفريق العامل بمناقشة واقتراح حلول محددة، فإنه لم يحقق نتائج ملموسة في الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال يتعين اعتماد قانون للتعداد على مستوى الدولة؛ كذلك لم تعتمد البوسنة والهرسك قانونا للمعونات الحكومية، وهو شرط أساسي للاتحاد الأوروبي يتماشى مع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب والاتفاق المؤقت. واعتمدت جمهورية صربسكا قانون ممتلكات الدولة الخاص بها، الذي، إذا ما نُفذ، سيشكل خرقا لحظر فرضه الممثل السامي من قبل التصرف في الممتلكات. ونتيجة لذلك، أصدر الممثل السامي قرارا في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ يجمّد بموجبه تنفيذ قانون ممتلكات الدولة لجمهورية صربسكا فيما تنظر المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في دستوريته. ومن ناحية أكثر إيجابية، أُحرز تقدم في تلبية الشروط المطلوبة لإنهاء الإشراف على مقاطعة بريتشكو، لا سيما فيما يتعلق بالكهرباء.

٨ - ولا يزال الوضع المالي صعبا على مستويات الدول وفي كلا الكيانين. وقد أُتخذ قرار في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بصرف الشريحة الرابعة (١، ١٨٧ مليون دولار) من القرض الذي قدمه صندوق النقد الدولي. وتم التوقيع في ٨ تشرين الأول/أكتوبر على الاتفاق الذي ينص على أن يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم للميزانية من خلال مساعدة مالية من المفوضية الأوروبية للاقتصاد الكلي بمبلغ ١٠٠ مليون يورو. غير أن هذه الأموال لم تُصرف بعد نظرا

لعدم موافقة البوسنة والهرسك على إطار مالي شامل للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ للبلد بأسره. وقد اعتُمدت في عام ٢٠١١ ميزانية لذلك العام في جمهورية صربسكا ولكن ليس على مستوى الدولة ولا على مستوى الاتحاد.

ثالثا - الحالة الأمنية وأنشطة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي

٩ - بقيت الحالة الأمنية العامة في البوسنة والهرسك هادئة ومستقرة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ورغم مواصلة استخدام الخطاب القائم على النعرات القومية، إلا أن ذلك لم يؤثر على أجواء السلامة والأمن. وأدى الوضع الاقتصادي غير المواتي، إلى جانب التأخر في دفع الرواتب، إلى مزيد من الإضرابات في سراييفو وغيرها من المدن الكبرى. وقد تعاملت أجهزة إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك مع تلك الاضطرابات بكفاءة مهنية واقتدار، فلم تحدث تأثيرا على الحالة الأمنية العامة.

١٠ - ووقعت بعض حوادث العنف البسيطة، ولا سيما بين مشجعي فرق كرة قدم متنافسين من أعراق مختلفة، ولكن الشرطة المحلية رصدت هذه الحوادث وعالجتها. وبغض النظر عن هذه الحوادث البسيطة، فقد ظل المستوى العام للعنف منخفضا ولم يشكل أي تهديد لأجواء السلامة والأمن.

١١ - وتمركز في سراييفو قوة من البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي تعدادها نحو ١٥٠٠ جندي، وتنتشر أفرقة الاتصال والمراقبة التابعة لها في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وواصلت البعثة العسكرية تنفيذ مهامها العسكرية الرئيسية المتمثلة في دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة تنعم بالسلامة والأمن؛ وتوفير الدعم للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك من أجل بناء قدراتها وتدريبها. وواصلت البعثة العسكرية أيضا دعم وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك في مكافحة الجريمة المنظمة، بالتعاون الوثيق مع بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي؛ ودعم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في البحث عن الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم الحرب.

١٢ - واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير أداء المهام الجديدة المنوطة بالعملية والمتعلقة ببناء القدرات غير التنفيذية. وأُوفد عدد من أفرقة التدريب المتنقلة إلى البوسنة والهرسك لتزويد القوات المسلحة للبوسنة والهرسك بالدعم في مجالات محددة من مجالات التدريب. وشاركت البعثة العسكرية في مؤتمرات مشتركة لبناء القدرات والتدريب مع ممثلين عن منظمة حلف شمال الأطلسي والقوات المسلحة للبوسنة والهرسك. وقد رثي أن هذه المهام قد أدت بنجاح، وهي تساعد في النهوض بنوعية وحدات القوات المسلحة وخبرتها.

١٣ - وواصلت البعثة العسكرية والقوات المسلحة لبوسنة والمهرسك إجراء تدريبات مشتركة وفقا لمواعيد التدريب المشترك بين البعثة العسكرية والقوات المسلحة، وذلك من خلال إدراج عناصر تدريبية متخصصة، وبما يتماشى مع متطلبات ومعايير التدريب الدولية.

١٤ - وواصلت البعثة العسكرية القيام بالرصد وتوفير التوجيه والمشورة من أجل تعزيز قدرات الاكتفاء الذاتي لدى البوسنة والمهرسك. وفي هذا السياق، رصدت البعثة العسكرية الأنشطة المتصلة بمواقع تخزين الذخيرة والأسلحة، ونقل المدنيين والعسكريين للأسلحة والمعدات العسكرية، والتخلص من فائض الأسلحة والذخيرة، ومصانع صناعة الدفاع. واستمر أيضا القيام بأنشطة إزالة الألغام: فقد ساعدت البعثة العسكرية سلطات البوسنة والمهرسك في برنامج للتوعية بخطر الألغام موجه للأفراد المعرضين بشدة لخطر الإصابة أو الوفاة جراء الحوادث المتصلة بالألغام (كالمزارعين على سبيل المثال). وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان ٢٠.٠٠٠ شخص قد شاركوا في البرنامج.

رابعاً - التوقعات

١٥ - يُتوقع أن تظل الحالة الأمنية مستقرة، رغم احتمال استمرار الصعوبات السياسية.